### تحت عنوان «حوكمة التعليم .. نزاهة التعليم وتعليم النزاهة»

# الغزالي: انطلاق منتدى الشفافية السابع في 28 الجاري برعاية سامية

■ أكثر من 10 دول تشارك في الفعاليات لمناقشة شؤون التعليم وجهود مكافحة الفساد والعلاقة بينهما

صلاح الغزالي

■ الحضور مجاني على مدى يومين شريطة التسجيل لدى الجمعية بإحدى وسائل التواصل

أعلن رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي بأن منتدى الكويت للشفافية السابع الذي تنظمه الجمعية سنويا تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد سوف ينطلق يوم 28 أكتوبر الجاري 2013 ولمدة يومين بمشاركه أكثر من 10 دول ، تحت عنوان "حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة" وسيتم التعاون في هذا العام مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأوضح الغزالي أن المنتدى موجه لكل مهتم أو معني بشؤون قطاع التعليم وجهود مكافحة الفساد والعلاقة بينهما، بما في ذلك التعرف على معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة في قطاع التعليم، وسبل تعليم هذه المعايير للطلاب والشباب، مع تبيان جوانب من الممارسات الجيدة في هذا المجال ودور مختلف الأطراف المعنيين بما فيهم المجتمع المدني، والتجارب الدولية في تطبيق الشفافية في قطاع التعليم وعرض ومناقشة أفضل التجارب الدولية لتعزيز الشفافية والنزاهة في هذا القطاع.

وأضاف رئيس جمعية الشفافية بأن المنتدى سيناقش في دورته السابعة حوكمة التعليم كإطار شامل لنزاهة التعليم وتعليم النزاهة، حيث يتناول حفل الافتتاح أهمية حوكمة التعليم من المنظور الرسمي، وعلاقة حوكمة التعليم بالتنمية البشرية، ورؤية جمعية الشفافية الكويتية لأهمية حوكمة التعليم ودوره الأساس في تعزيز النزاهة وإصلاح الدولة.

و في الجلسة الأولى للمنتدى سيكون المحور الرئيسي: نزاهة التعليم – مكامن الفساد وآليات معالجتها، حيث تتناول هذه الجلسة الفساد في قبول الطلاب، وتسريب الاختبارات، والتلاعب بالنتائج، والفساد في مشتريات قطاع التعليم، والفساد في إدارة الموارد البشرية في قطاع التعليم، ومظاهر أخرى للفساد في قطاع التعليم مثل بيع البحوث ودروس التقوية وغيرها. أما الجلسة الثانية فستركز على نزاهة التعليم – الاعتماد الأكاديمي، حيث تتطرق هذه الجلسة إلى مدركات الإصلاح في قطاع التعليم، والمعايير الدولية للاعتماد، وآليات تقييم المؤسسات التعليمية وسبل تقويمها، والجودة في البيئة التعليمية كإطار أشمل للإصلاح.

والجلسة الثالثة ستناقش تعليم النزاهة – المناهج والمهارات، وتستعرض هذه الجلسة إدراج قيم وممارسات النزاهة ضمن المقررات في جميع المراحل الدراسية، ووضع مقررات مخصصة لتعليم النزاهة ومكافحة الفساد، وتقديم برامج تدريبية لتمكين المعلمين والعاملين من تعليم النزاهة، وإعداد مواد متخصصة بتعليم النزاهة وترجمة مواد مقارنة.

أما الجلسة الرابعة فستركز على تعليم النزاهة – الثقافة الشبابية، وتتناول هذه الجلسة النشاطات الطلابية خارج المناهج، والأندية الصيفية، والمراكز الشبابية والمجتمعية، والروابط الشبابية– الطلابية للنزاهة.

وختام المنتدى سيكون مع الجلسة الخامسة حيث تقدم هذه الجلسة خلاصة المناقشات في يومي المنتدى، واستعراض التوصيات في الجلسات الأربع ثم سيتم مناقشة مسودة البيان الختامي، وفي نهاية تصريحه أفاد صلاح الغزالي أن حضور فعاليات المنتدى مجاني على مدى يومين، شريطة التسجيل لدى الجمعية بإحدى وسائل التواصل التي سيعلن عنها قريبا.

### قدمت خلالها 20 مساعدة إنسانية

# «مرور العاصمة» تواصل حملاتها: تحرير 505 مخالفات وحجز 21 مركبة

أفراد مرور العاصمة خلال الحملة

تواصل إدارة مرور محافظة العاصمة حملاتها المرورية للتأكد من صلاحية المركبات وعدم مخالفتها لشروط الأمن والمتانة ، وكذلك التأمين ، بالإضافة إلى الحد من المخالفات المرورية الأخرى ، والعمل على سهولة حركة السير على الطرق الرئيسية والفرعية.

وقد أسفرت الحملة عن تحرير عدد 505 مخالفات مرورية منها 195 مباشرة ، و310 غير مباشرة ، كما قامت بحجز عدد 21 مركبة منها 10 باصات . وتؤكد الإدارة العامة للمرور إستمرار حملاتها للحد من المخالفات الجسيمة والإسهام في المحافظة على أرواح مستخدمي الطريق من المواطنين والمقيمين ، وسعيا في القضاء على كافة الظواهر السلبية.

وتهيب إدارة الإعلام الأمني بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور واللوحات الإرشادية لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة من الآثار الناجمة عن الحوادث المرورية المؤسفة.

### عاشور أكد جاهزية الملف لتسليمه إلى صاحب السمو

# «لي متى زحمة؟!»: نملك حلول الزحمة المرورية في البلاد

حسين عاشور

أعلن رئيس الحملة الشعبية الشبابية «لي متى زحمة؟!» حسين عاشور أن الحملة تمكنت من خلال ملف الحلول الذي استمر العمل عليه لمدة عام من تجميع حلول الأزمة المرورية وتنسيقها وصياغتها ودمجها بشكل يجعلها قابلة للتطبيق، تلك الحلول التي جمعتها الحملة من كافة قطاعات ووزارات الدولة وشارك فيها عدد كبير من المواطنين والمقيمين الذين أسهموا بأفكارهم وأطروحاتهم من خلال الفرصة التي أتاحتها الحملة باستقبال جميع الحلول.

واكد عاشور جاهزية الملف لتسليمه من خلال التنسيق مع الديوان الأميري إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد حيث تترقب الحملة عناية سموه وشمول رعايته لما احتواه هذا الملف من جهود أبنائه من الشباب الكويتي المتطوع لخدمة الوطن والذي يتطلع إلى أن تأخذ تلك الحلول تحت توجيهات ورعاية والد الجميع سمو الأمير طريقها إلى النور فتثمر رفعا لمعاناة أبناء الكويت الكرام ومن يعيش على أرضها الطيبة فتنتهي ظاهرة الأزمة المرورية لنرى صورة الكويت في شكلها الذي تستحقه.

وأفاد عاشور بأنه بعد مقابلة صاحب السمو أمير البلاد والإفادة من توجيهات سموه الكريمة سيتم عمل نسخ رسمية من ملف الحلول الذي استغرق عاما كاملا وستعطى النسخ لكل الوزراء ليكونوا على دراية تامة بما يجب أن يطبق في الفترة الزمنية المذكورة في الملف حيث إن ملف الحلول يحمل تفاصيل دقيقة تشمل مشاريع وأفكارا ومددا زمنية لازمة لتطبيق تلك المشاريع والأفكار لافتا إلى أن كل الاقتراحات والحلول والاطروحات التي شملها الملف تعد واقعية يمكن تطبيقها على أرض الواقع مستدلا على ذلك بتطبيق مثيلاتها في دول عالمية وأخرى مجاورة.

### لتطوير الأيدي العاملة الوطنية ورفع المستوى الوظيفي

# الرومي بحث سبل التعاون مع وفد ياباني متخصص

جانب من الاجتماع بين الرومي الوفد الياباني

استقبل وكيل ديوان الخدمة المدنية محمد الرومي وفدا من يابانيا لبحث التعاون المشترك بين الجانبين في المجالات المختلفة.

وضم الوفد الياباني كل من نائب رئيس البعثة الوزير كاز وهيرو ناكاي وسكرتير أول اقتصادي وتجاري شيغيرو ياماموتي والباحثة الاقتصادية ماري يامازاكي.

ورحب وكيل ديوان الخدمة المدنية بالوفد الزائر وأبدى رغبة الديوان في الاستفادة من خبرات طوكيو المتطورة في جميع المجالات لخدمة تطوير الأيدي العاملة الوطنية ورفع المستوى الوظيفي للدولة.

وأوضح الرومي أن سيتم إرسال وفد من الكويت في يناير لتوقيع مذكرة التفاهم لتبادل الخبرات بين المركز الياباني للتعاون الدولي و ديوان الخدمة المدنية بالكويت.

بدوره، أعرب كاز وهيرو ناكاي عن سعادته بهذا التعاون المشترك بين الدولتين للتدريب ونقل خبرات اليابان للكويت وتوفير دورات تدريبية على مستوى عال من المهنية في مجالات منها الطبية والتكنولوجية والفنية.

حضر الاجتماع كل من الوكيل المساعد لشؤون البعثات وتسجيل القوى العاملة طارق الخالد ومدير إدارة التدريب الخارجي ومتابعة قضايا الموفدين جاسم بوهندي ومدير إدارة خدمة المواطن و العلاقات العامة جاسم الرويس.

### لردع التجاوزات وحفظ الأمن والسلامة في كل الأماكن

# انتشار واسع لكاميرات المراقبة وإقبال كبير على اقتنائها في البلاد

■ ذياب: الأجهزة يتم تطويرها بشكل مطرد من حيث الشكل ودرجة الوضوح ومسافة الرؤية

■ الهاجري: أجهزة المراقبة تدخل ضمن قانون إساءة استعمال الاتصالات واستخدامها في الابتزاز مخالف

كاميرات المراقبة غزت البيوت والشركات

■ الرشيدي: تزيد من الأمن النفسي والأسري وتبث شيئا من الاطمئنان ووجودها يردع من يفكر بارتكاب جريمة

■ هناك أشخاص لديهم أسباب لوضع هذه الأجهزة كمرض الشك والوسواس وأصحاب الاضطرابات النفسية

اثبتت التجارب ان كاميرات المراقبة هي وسيلة ناجعة لردع التجاوزات وحفظ الامن والسلامة في كل الاماكن المراد مراقبتها ولاسيما في المواقع الحساسة وما يؤكد ذلك تزايد الاقبال على اقتنائها وانتشارها بشكل واسع في البلاد ولكن المشكلة ان البعض يستخدمها لغير اغراضها.

وتستخدم كاميرات المراقبة ايضا لردع النشاط الاجرامي وضبط المخالفات المرورية وحماية الممتلكات العامة وكذلك في مراقبة اجهزة الصرف الآلي وفي المستشفيات والمنازل ومواقع اخرى حساسة.

وحول هذا الموضوع قال مدير تطوير الاعمال في شركة للنظم الامنية موفق ذياب لـ «كونا» ان لكاميرا المراقبة اشكالا تختلف مع اختلاف الاستعمالات فبعضها يستعمل في داخل المنشآت والبعض الاخر خارجها كما ان لها انواعا عدة فمنها الرقمية والشبكية والعادية والموهمة.

واضاف ذياب ان كاميرات المراقبة يتم تطويرها بشكل مطرد من حيث الشكل ودرجة الوضوح ومسافة الرؤية كما توجد برامج خاصة لمتابعة الكاميرات عن طريق الاجهزة الذكية ويمكن ربطها بشبكة الانترنت «حسب رغبة العميل» اذ يوجد اسم مستخدم وكلمة سر تتيح لصاحب العلاقة فقط ان يشاهد تسجيلات الكاميرات.

وعن اسعار هذا النوع من الكاميرات قال انها تتفاوت بحسب المميزات والمواصفات الفنية وبحسب بلد الصنع فلكل منها ميزتها وخصائصها واستعمالاتها حسب حاجة العميل. واشار الى ان هناك اقبالا كبيرا على شراء واقتناء كاميرات المراقبة من قبل جميع الفئات والشرائح المجتمعية وان اختلفت مبررات كل منهم.

وحول قانونية كاميرات المراقبة قال المحامي حمود الهاجري لدى محكمة التمييز والدستورية العليا لـ «كونا» انه ليس هناك نص قانوني خاص تجاه كاميرات المراقبة ولكنها تدخل ضمن احكام القانون رقم «2001/9» بشان اساءة استعمال اجهزة الاتصالات الهاتفية واجهزة التنصت.

وينص القانون في مادته الاولى على انه «يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تجاوز الفي دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد الاساءة اوالتشهير لغيره عن طريق استعمال جهاز او وسيلة من وسائل الاتصالات الهاتفية او غيرها في التقاط صورة او اكثر او مقاطع فيديو له دون علمه او رضاه او استغل امكانات هذه الاجهزة واستخرج صورا منها دون اذن او علم اصحابها او قام باصطناع صور مخلة بالاداب العامة باشخاص اخرين».

وحذر الهاجري من يقوم باستخدام المراقبة للتهديد او الابتزاز او استغلال الصور بأي وسيلة في الاخلال بالحياء او المساس بالاعراض او التحريض على الفسق والفجور لأن مرتكبها يعاقب بالحبس «مدة لا تجاوز الخمس سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة الاف دينار».

وحول ما اذا كانت كاميرا المراقبة خرقا للخصوصية او سلامة الشخص والممتلكات اعتبر الهاجري ان وضعية المكان التي تركب فيه كاميرا المراقبة هي التي تحدد ذلك فان وضعها في الاماكن العامة لا يعتبر خرقا اما وضعها في الاماكن الخاصة فيعد انتهاكا لحرية الافراد.

ومن جهته قال استاذ علم النفس في جامعة الكويت د.موسى الرشيدي لـ «كونا» ان كاميرا المراقبة «تزيد من الامن النفسي والاسري اذا تواجد الخوف حيث تبث شيئا من الاطمئنان النفسي لان وجودها يردع الشخص الذي يفكر بارتكاب جريمة وتجعله يكف عنها».

واكد الرشيدي ضرورة وجود دواع لوضع كاميرا المراقبة كالخوف من السرقات والسطو المسلح مشيرا الى ان هناك اشخاصا لديهم اسباب اخرى لوضعها «كالشك المرضي والوسواس وهما من امراض الاضطرابات النفسية».